

الفصل الرابع عشر

تدقيق عناصر الموجودات ،
التحقق من الوجود والملكية ، التقييم ،
تدقيق الموجودات الثابتة ، الأهداف ،
الرقابة الداخلية ، الإجراءات ، حالات تطبيقية ،
الأراضي ، المباني ، الآلات ، السيارات

تدقيق عناصر الموجودات

من أهم الواجبات الملقاة على المدقق والتي فرضتها عليه القوانين السارية هو تقديم تقرير يتضمن رأيه في مدى تعبير الميزانية عن المركز المالي للوحدة في تاريخ الإقفال أي في نهاية فترة مالية معينة.

وحتى يستطيع المدقق أن يبدي رأيه في مدى تعبير عناصر الميزانية عن المركز المالي يتعين عليه تدقيق عناصرها من موجودات ومطلوبات. حيث إنه إذا أهمل أو قصر في ذلك فإنه يعرض نفسه للمسألة والمسؤولية لأن عدم قيامه بتحقيق العناصر كلياً أو جزئياً يعتبر دليلاً قوياً على أنه لم يقم بواجبه طبقاً للقواعد والأصول المهنية المتعارف عليها.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الجائز أن يكون هناك عنصر (أو أكثر) من العناصر غير موجود في تاريخ إعداد الميزانية. أو أن يكون العنصر موجوداً فعلاً ولكنه مملوك للغير وذلك على الرغم من حيازة الوحدة له. أو أن يكون العنصر موجوداً أو مملوكاً فعلاً للوحدة ولكنه مقوم في الميزانية بقيمة غير صحيحة، وفي هذه الحالات الثلاث تكون الميزانية معيبة ولا تفصح عن المركز المالي الحقيقي للوحدة.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن القول بأن تحقيق عناصر الميزانية عبارة عن التحقق من وجود وملكية وقيمة عناصر الموجودات والمطلوبات وذلك على النحو التالي:

١ - التحقق من الوجود والملكية:

يتم التحقق من الوجود والملكية من الناحية العملية بالتحقق من وجود عناصر الموجودات والمطلوبات وملكيته باستخدام وسائل الإثبات التي سبق الإشارة ضمن الفصل الخاص بأدلة الإثبات والتي تتمثل في:

- ١ - الجرد الفعلي. ٢ - التدقيق الحسابي. ٣ - التدقيق المستندي. ٤ - التدقيق الانتقادي. ٥ - المصادقات. ٦ - الاستفسارات. ٧ - المقارنات والارتباط.

ويلاحظ أنه عند تحقيق المدقق لعنصر ما فإنه يستخدم وسيلة واحدة أو أكثر من وسائل الإثبات المتاحة كما أن أي وسيلة من وسائل الإثبات قد تستخدم في تحقيق أكثر من عنصر من العناصر .

٢ - التقييم :

يعتبر التحقق من قيمة عناصر الموجودات والمطلوبات مشكلة كبيرة للمدقق لعدة أسباب من أهمها :

- ١ - تعدد معاني القيمة واختلاف كل معنى عن الآخر .
- ٢ - انعكاس التعدد والاختلاف على المركز المالي الذي تفصح عنه الميزانية .
- ٣ - إن بعض العناصر يؤثر في وقت واحد على كل من نتيجة النشاط وعلى المركز المالي مثل مخزون آخر المدة .

وبصفة عامة فإنه يقصد بالتقييم تحديد قيمة شيء ما وقيمة الشيء تقاس بقوة استبداله بالنسبة إلى غيره من الأشياء . ولما كان من الصعب قياس قيم الأشياء بالنسبة لبعضها البعض لذلك استخدمت النقود كأداة لقياس قيم الأشياء من سلع وخدمات وعلى ذلك فالتقييم هو عبارة عن تحديد قيمة السلع والخدمات بمقاسة بوحدة النقد، ووحدة النقد تستمد قوتها الشرائية بالنسبة لغيرها من السلع والخدمات ولو كانت هذه النسبة ثابتة لما أثار التقييم أية مشاكل جوهرية بالنسبة لتحديد نتيجة النشاط والإفصاح عن المركز المالي .

إلا أنه يجب الاعتراف بأن القوة الشرائية لوحدة النقد غير ثابتة دائماً، فهي تتغير تبعاً لما يطرأ على حجم النقود ووسائل الائتمان وسرعة تداولها من جهة وحجم السلع والخدمات المتاحة من جهة أخرى .

ونتيجة لعدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، أصبحت قيمة السلع والخدمات تحدد قيمتها على أساس قيمة :

١ - تاريخية :

وهي تعبر عن القيمة في تاريخ سابق على تاريخ التقييم، أي القيمة الفعلية التي دفعت عند شراء السلعة أو الخدمة .

٢ - حالية:

وهي تعبر عن القيمة الحاضرة للسلعة أو الخدمة في تاريخ التقييم.

٣ - مستقبلية:

وهي تعبر عن القيمة المتوقعة للسلعة أو الخدمة في المستقبل، أي قيمتها في تاريخ لاحق لتاريخ التقييم.

وهكذا يثير التقييم مشاكل محاسبية كبرى إذ يتأثر ربح الوحدة ومركزها المالي إلى حد كبير بالأساس الذي يتبع في تقييم كل أو بعض عناصر الموجودات والمطلوبات ويبرز أثر هذه المشاكل بنوع خاص في تقييم الموجودات الثابتة جميعاً وبعض الموجودات المتداولة مثل المخزون السلعي بنوعياته المختلفة.

وسوف نحاول إلقاء الضوء على كيفية تحقيق بعض عناصر الموجودات والمطلوبات الشائعة في أغلب الوحدات على اختلاف أنشطتها وذلك على النحو التالي:

أولاً

تحقيق الموجودات

جرت العادة في مجال علم المحاسبة على تقسيم موجودات الوحدة إلى المجموعات التالية:

١ - موجودات ثابتة:

وهذه تقسم بدورها إلى مجموعتين هما:

موجودات ثابتة مادية أي ملموسة.

وموجودات ثابتة معنوية.

٢ - موجودات متداولة:

هذه تنقسم بدورها إلى مجموعتين فرعيتين هما:

موجودات ترتب على الدورة الإنتاجية وأهم عناصرها المخزون بأنواعه المختلفة وموجودات ترتب على عملية الإتجار أي الموجودات التي تنشأ خلال المراحل التي يمر بها المخزون أي البضاعة حتى تتحول إلى نقدية سائلة عن طريق

الإتجار فيها وتتمثل أساساً في المدينين وأوراق القبض والنقدية بالمصرف والصندوق .

٣ - أرصدة مدينة أخرى :

وهذه تضم مجموعة من المفردات أو أرصدة مدينة لا يمكن إدماجها ضمن المجموعتين السابقتين لأنها لا تتمتع بنفس الخصائص التي تتمتع بها عناصر كل مجموعة من هذه المجموعات وعليه جرت العادة بين المحاسبين إلى تجميع هذه المفردات أو العناصر في مجموعات مستقلة يطلق عليها بالأرصدة المدينة الأخرى ومن أبرز الأمثلة عليها مصروفات مدفوعة مقدماً، نفقات إيرادية مؤجلة .

تدقيق الموجودات الثابتة

من المعروف أن الموجودات الثابتة هي الموجودات التي تحتفظ بها الوحدة بهدف الاستخدام وتحقيق الدخل وليس بغرض البيع أو التحوير وعادة تظهر الموجودات الثابتة في قائمة المركز المالي بقيمتها التاريخية مطروحاً منه مخصصات الاندثار وليس قيمتها البيعية أو الاستبدالية .

تمثل الموجودات الثابتة جزءاً هاماً من رأس المال المستثمر في الوحدات خصوصاً الصناعية منها والعقارية وغيرها .

أهداف تدقيق الموجودات الثابتة :

- ١ - الإفصاح المهني الأمين عن الموجودات الثابتة ويتطلب هذا قياساً سليماً للمعاملات التي تمت على هذه الموجودات وفقاً للمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها وتبويب وعرض واضح لهذه الموجودات بالقوائم المالية .
- ٢ - التحقق من دقة وسلامة المعاملات التي تمت على الموجودات الثابتة (شراء - استخدام - استغناء) وهذا يتطلب أن تكون المعاملات معززة بمستندات كافية وتقييم نظام الرقابة الداخلية على هذه الموجودات .
- ٣ - التحقق من ملكية الوحدة لبنود الموجودات الثابتة المدرجة بقوائمها المالية وعدم وجود حقوق للغير عليها .
- ٤ - التحقق من التقويم السليم لبنود الموجودات الثابتة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وحساب الاندثارات الكافية لها .

إجراءات الرقابة الداخلية على الموجودات الثابتة

- ١ - إعداد ميزانية تخطيطية للإضافات الرأسمالية.
- ٢ - تحديد المسؤوليات والاختصاصات فيما يتعلق باقتناء موجودات ثابتة جديدة أو الاستغناء عن جزء منها.
- ٣ - ضرورة الاحتفاظ بسجل للموجودات الثابتة يتضمن بيانات تفصيلية عن كل بند من بنود هذه الموجودات مثل تاريخ الشراء للبند - ثمن التكلفة - العمر الإنتاجي المقدر - الإضافات - الاستبعادات - معدل الاندثار السنوي - مخصص الاندثار المتجمع - الرصيد المتبقي.
- ٤ - مراعاة الفصل التام بين من يقوم بإمسك سجلات الموجودات الثابتة وبين المشرفين على هذه الموجودات.
- ٥ - التأمين على الموجودات الثابتة ضد الأخطار المختلفة وبمبلغ يتناسب مع قيمتها.
- ٦ - القيام بجرد دوري لعناصر الموجودات الثابتة ومطابقة نتائج الجرد بما هو وارد في سجل هذه الموجودات.
- ٧ - إحكام الرقابة على قطع الغيار والأدوات والمهمات الصغيرة.
- ٨ - وضع برنامج ثابت لصيانة وإصلاح هذه الموجودات الثابتة.
- ٩ - وضع سياسة سليمة لاندثار الموجودات الثابتة.
- ١٠ - مراعاة التزام التفرقة الدقيقة بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية عند التسجيل بحسابات الموجودات الثابتة.

إجراءات تدقيق الموجودات الثابتة

لأجل تحقيق أهداف التدقيق للموجودات الثابتة يمكن استخدام الإجراءات الرئيسية التالية:

- ١ - اختبار نظام الرقابة الداخلية على الموجودات الثابتة: ويتطلب ذلك فحصاً وتقييماً للضوابط والتعليمات والإجراءات الداخلية على عمليات شراء واستخدام وبيع الموجودات الثابتة والتحقق من الالتزام بهذه الضوابط والإجراءات بأخذ عينة من هذه الموجودات وتتبع حركة المعاملات التي تمت عليها على مدار

السنة من خلال النظام المعمول به بالوحدة لتحديد مدى وتوقيت الفحص اللازم إجراؤه .

٢ - الحصول على كشف بيان الموجودات الثابتة : وفقاً لمجموعاتها الرئيسة ومفردات كل مجموعة ويوضح بهذا الكشف أرصدة هذه المجموعات في بداية السنة والإضافات عليها والاستبعادات منها أثناء السنة ورصيداً في آخر السنة والتأكد من الدقة الحسابية لهذه المفردات والمطابقة مع الحسابات التحليلية للموجودات الثابتة وحساب الموجودات الثابتة بالأستاذ العام وذلك بعد اتخاذ الإجراءات التالية :

أ - تدقيق الإضافات أثناء السنة عما إذا كانت تمثل إحلال المفردات قائمة أم إضافة لما هو موجود . والتحقق من وجود موافقة من قبل الإدارة العليا بذلك وعما إذا كانت الإضافة قد تمت بالشراء فهنا تدقق قوائم المجهزين ومحضر الاستلام والتركيب وترتيبات الدفع والشيكات الصادرة لهذا الغرض أو إذا كانت الإضافة عن طريق تصنيع ذاتي عن طريق أجهزة الوحدة في حالة توفر الإمكانية لديها والتحقق من صحة التوجيه المحاسبي لهذه الإضافات وتكلفتها .

ب - تدقيق مستندي لمصروفات الإصلاح والصيانة والتحقق من التميز بين الإيرادي والرأسمالي .

ج - التحقق من وجود موافقة من قبل الإدارة العليا بالاستبعادات من الموجودات الثابتة وأسبابها وتدقيق ثمن بيع هذه المفردات المستبعدة (من واقع قوائم أو عقود البيع) وتكلفتها بعد استبعاد مجمع الاندثار حتى تاريخ الاستبعاد طبقاً للدفاتر وأن الفرق بين ثمن البيع والتكلفة بعد طرح الاندثار تمت معالجته كأرباح أو خسائر رأسمالية مع استبعاد تكلفة مجمع اندثار هذه المفردات من الدفاتر .

٣ - جرد فعلي لمفردات الموجودات الثابتة : ويتم هذا بمعرفة لجنة أو لجان تشكلها الإدارة ويفضل حضور مندوب عن المدقق لعملية الجرد الفعلي وتبويب المفردات التي تم جردها وفقاً لمجموعات الموجودات الثابتة ومقارنة نتيجة الجرد الفعلي مع كشوف مفردات هذه الموجودات طبقاً للدفاتر ويساعد هذا الإجراء في اكتشاف أي إضافات أو استبعادات لم تسجل بالدفاتر .

٤ - تدقيق حسابات اندثارات الموجودات الثابتة : ويتطلب هذا تدقيقاً لمعدلات الاندثار لكل مجموعة من مجموعات الموجودات الثابتة والطريقة المستخدمة

في تطبيق هذه المعدلات (قسط ثابت - قسط متناقص) والتأكد من الدقة الحسابية لعمليات حساب الاندثار أخذاً بنظر الاعتبار فترة استخدام الموجود الثابت على مدار السنة ويمتد هذا الفحص إلى تدقيق وفحص مخصص الاندثار لكل مجموعة. والعوامل التي يجب أن يأخذها المدقق بنظر الاعتبار في الحسابان عند تدقيق اندثارات الموجودات الثابتة إمكانية الاستفادة من العمر الإنتاجي المتبقي من حياة الموجود حيث قد تظهر بعض العوامل التي تخفض من عمر الموجود الثابت، ومثال على ذلك إذا كان العمر الافتراضي لأحد آبار الغاز الطبيعي المقدّر هو ٣٠ سنة اتضح بعد ٥ سنوات من الإنتاج أنه قد تم سحب مكثف من هذا البئر لدرجة أن الكميات المتبقية به لا تكفي سوى السحب بهذا المعدل لمدة ١٠ سنوات أخرى فإن الأمر يتطلب إعادة النظر في معدلات النفاذ لهذا البئر. وبالمثل لو أرادت إحدى شركات الإنتاج السينمائي لديها كاميرات تصوير أبيض / أسود وأن العمر الافتراضي لهذه الكاميرات ١٥ سنة وقد حدث تحول نحو استخدام التصوير الملون فإن ذلك يؤثر على العمر الافتراضي للكاميرات أبيض / أسود ويتطلب إعادة النظر في معدلات الاندثار.

ولا تقتصر عملية تدقيق الاندثارات على تلك الموجودات الملموسة بل تمتد الاندثارات إلى الموجودات غير الملموسة (كالشهرة وبراءة الاختراع - حق امتياز) وعادة ما تكون الوحدة قد تحملت مبلغاً نظير هذه الموجودات يتم توزيعه على عدد من السنوات تقدر للاستفادة بمثل هذه الموجودات ويمكن للمدقق الرجوع إلى مستندات المبالغ المسددة عن هذه الموجودات والسنوات المقدرة لكل منها للتحقق من الدقة الحسابية لاندثاراتها.

أما فيما يتعلق بالمشروعات تحت التنفيذ فهي لا تخضع للاندثار لحين تحويلها إلى موجودات ثابتة تعمل في النشاط وتطبق عليها معدلات اندثار الموجودات المناظرة لها.

٥ - التحقق من سلامة عرض الموجودات الثابتة: وذلك بالتأكد من إظهار هذه الموجودات بتكلفتها الأصلية مطروحاً منها الاندثارات أو بتكلفتها الأصلية مع إظهار مخصص الاندثارات بجانب المطلوبات في كشف الميزانية. كما يتحقق المدقق من عدم وجود حقوق للغير على هذه الموجودات وذلك بالرجوع إلى عقود القروض التي عقدها الوحدة والاستفسار من إدارة الوحدة عن أي التزامات للغير بضمن هذه الموجودات وبالإمكان إظهار أي حقوق للغير

كملاحظات على القوائم المالية ذاتها أو في تقرير التدقيق .

٦ - بالنسبة للموجودات الثابتة : التي تم اندثارها دفترياً وما زالت تستخدم في الإنتاج : يراعى أن تقدر لها قيمة رمزية لأجل إحكام الرقابة عليها فعلياً .

حالات تطبيقية

بعد أن أوضحنا المبادئ العلمية لتحقيق الموجودات الثابتة والأهداف والوسائل أو الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف يحسن أن نورد بعض الأمثلة التطبيقية التالية :

١ - الأراضي :

فيما يلي أهم النقاط التي يجب مراعاتها عند تحقيق هذا البند :

- ١ - يطلع المدقق على عقود الشراء المسجلة ويتأكد من أنها باسم الوحدة وأن الشراء قد تم بموافقة من قبل الإدارة العليا .
- ٢ - يطلع المدقق على جميع المكاتبات المتبادلة بين الوحدة والبائع بخصوص الأراضي المشتراة للتأكد من عدم وجود نزاع من أي نوع بخصوص الملكية .
- ٣ - يطلب شهادة من دائرة التسجيل العقاري بعدم حصول تصرفات في الأراضي خلال السنة .
- ٤ - إذا كان قد حدث تصرف في الأراضي بالرهن أو بمنح أي حق آخر للغير فإن شهادة التسجيل العقاري كفيلة بإظهاره ومن الطبيعي أنه إذا كان الرهن لمصلحة الوحدة فإن قيمة القرض ستظهر في جانب المطلوبات ولكن يجب أيضاً أن تذكر ملحوظة أمام بند الأراضي بما يفيد وجود رهن عليها في كشف الميزانية .
- ٥ - الأراضي بطبيعتها غير قابلة للاندثار إلا في حالات نادرة كما لو كانت الأرض في شارع تجاري هام ثم بدأ النشاط التجاري يتحول إلى مكان آخر، الأرض تزرع زراعة كثيفة تضعف جودتها، وفي غياب مثل هذه الظروف فإن الأراضي تظهر في الميزانية بثمن تكلفتها باستمرار .

٢ - المباني :

من المعروف أن أي وحدة قد تمتلك المباني بطريقة الشراء أو التشييد بواسطة أحد المقاولين أو التشييد بواسطة أجهزتها . وسوف نحاول أن نوضح في

اختصار أهم النقاط التي تراعى عند التحقق من رصيد المباني عند تملكها بأي من الطرق السابقة:

- ١ - يطلع المدقق على سجل الموجودات الثابتة فيما يتعلق بالمباني ويحقق المفردات حسابياً ويطابق بينها وبين حساب المباني بالأستاذ العام.
- ٢ - يتأكد من الملكية وذلك عن طريق الرجوع إلى عقد الشراء المسجل ويتحقق من أنها باسم الوحدة وأن الشراء قد اعتمد من قبل الإدارة العليا.
- ٣ - يطلع على جميع المكاتبات المتبادلة بين المنشأة والبائع بخصوص المباني المشتراة للتأكد من عدم وجود نزاع من أي نوع بشأن الملكية.
- ٤ - يطلب شهادة من مديرية التسجيل العقاري بعدم حصول تصرفات في المباني خلال العام.

٥ - إذا كانت الوحدة تقوم بعملية إنشاء المباني بنفسها فيجب فحص أوامر التشغيل وحسابات التكاليف للتأكد من عدم تحميل حساب الإنشاءات تحت التنفيذ إلا بالتكاليف الرأسمالية للإنشاءات وذلك حتى لا يحمل هذا الحساب بالمصروفات الإيرادية العادية التي تخصم عادة من حساب الأرباح والخسائر وعلاوة على ذلك فإن التكلفة الكلية لمباني الوحدة المشيدة بواسطة أجهزتها لا يجب أن تزيد كثيراً عن تكلفة إنشاء تلك المباني بمعرفة مقاول خارجي.

ويراعي المدقق أنه إذا كانت بعض الإنشاءات تحت التنفيذ قد استكمل فلا بد من تحويله على حساب المباني وحساب الاندثار الواجب عن تلك الفترة من السنة المالية التي استخدمت فيها.

أما إذا كانت الإنشاءات مسندة إلى مقاول خارجي فإن المدقق يفحص عقد البناء موجهاً عنايته إلى البند الخاص بسداد الدفعات للمقاول على الحساب ويطلع على الوصولات التي يعطيها المقاول وعلى شهادة المهندس بالنسبة للعمل الذي تم وإذا كانت المباني قد تم إنشاؤها قبل انتهاء عملية التدقيق فيجب أن يرى المدقق أن مجموع الدفعات للمقاول لا يتجاوز القيمة الكلية المحددة في العقد وأن أي مبالغ مدفوعة زيادة عن تلك القيمة تكون في الحدود المعقولة ونظير إضافات متفق عليها.

وسواء كانت الإنشاءات بواسطة أجهزة الوحدة أو بمعرفة مقاول خارجي فإنه

يستحسن إظهار مذكرة تلحق بالميزانية بقيمة ما ينتظر إنفاقه لإتمام الإنشاء أو العقد في المستقبل .

٦ - تقوّم المباني بثمان التكلفة الذي يشمل علاوة على ثمن الشراء تكاليف الإنشاء ومصاريف الدلالية وأجور محاماة ورسوم التسجيل .

٧ - يتأكد المدقق من حساب الاندثار المناسب على المباني وفقاً لتقديرات الخبراء المختصين ويتأكد من ثبات طريقة ومعدل الاندثار من سنة لأخرى .

٨ - إذا تبين من شهادة التسجيل العقاري وجود رهن أو أي حق آخر مسجل لمصلحة الغير فيجب على المدقق التحقق من أنه أجري لمصلحة الوحدة وليس لمصلحة أي طرف آخر ويتأكد من وجود القرض ضمن المطلوبات ويذكر في صورة ملاحظة على الميزانية أمام بند المباني بما يفيد وجود رهن عليها .

٩ - ويستكمل المدقق إجراءاته بخصوص المباني وغيرها من الموجودات الثابتة بالحصول من إدارة الوحدة على شهادة الموجودات الثابتة التي سبقت الإشارة إليها .

١٠ - إذا لم يكن نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة كافٍ في نظر المدقق فإن عليه أن يتأكد من وجود المباني أو الإضافات إليها أثناء السنة بالقيام بزيادة مواقعها وبالتحقيق من إجراء التأمين عليها وأن يقوم أيضاً بفحص حساب الإصلاحات والترميمات للتحقق من أنه لا يشمل أي إضافات رأسمالية للمباني خصمت على ذلك الحساب بقصد تخفيض الأرباح للتهرب من الضرائب أو لغير ذلك من أسباب .

٣- الآلات :

فيما يلي أهم النقاط التي تراعى بصفة عامة عند القيام بتحقيق هذا البند :

١ - يطلع المدقق على سجل الموجودات الثابتة فيما يتعلق بالآلات ويحقق المفردات حسابياً ويطابق بينها وبين حساب الآلات بالأستاذ العام ويطلب كشف الجرد الفعلي للآلات الذي قام به الموظفون المسؤولون ويقارنه مع سجل الآلات ويتحرى عن أسباب أي فروق .

٢ - يتأكد من ملكية الوحدة للآلات بالرجوع إلى عقود أو قوائم الشراء ويتحقق من أنها باسم الوحدة وأن الشراء قد تم بموافقة من قبل الإدارة العليا .

٣ - يتأكد المدقق من الإضافات والإزالات والاستبعادات التي حدثت أثناء السنة وذلك من خلال القيام بزيارة وملاحظة التغيرات عن السنة السابقة وبمقارنة سجل الآلات الحالي أو كشوف الجرد الحالية بنظائرها عن العام السابق. ويجب أن يتأكد المدقق من صحة المعالجة المحاسبية لهذه الإضافات والإزالات والاستبعادات سواء في حساب الآلات نفسه أو في حساب مخصص اندثار الآلات.

٤ - تشمل تكلفة الآلات إلى جانب ثمن الشراء الرسوم الجمركية ومصروفات النقل ومصاريف التركيب اللازمة لبدء التشغيل ويراعى تنزيل الخصم المسموح به من القوائم رأساً عند القيد في حساب الآلات فلا يرحد الخصم لحساب الأرباح والخسائر.

٥ - يراعى حساب الاندثار المناسب وفقاً لتقديرات الخبراء المختصين ويراعى ثبات طريقة ومعدل الاندثار من سنة إلى أخرى.

٦ - إذا كانت الآلات مرهونة للغير فيراعى ذكر هذه الحقيقة في الميزانية.

٧ - يراعى وجود تأمين بمبالغ كافية على الآلات ضد الأخطار التي تتعرض لها.

٨ - يفحص حساب الإصلاحات والترميمات لاكتشاف أي إضافات رأسمالية تكون قد سجلت عمداً أو عن غير عمد على هذا الحساب.

٩ - يستعرض المدقق مع المسؤولين مركز الآلات التي تم اندثارها بالكامل ولكنها لا زالت باقية في الاستعمال وذلك للتحقق مما إذا كان من الواجب إعادة إثبات جزء من قيمتها في الدفاتر يتناسب مع مدة صلاحيتها في المستقبل.

٤ - السيارات:

يتم التحقق من السيارات باتباع الخطوات التالية:

١ - يطلع المدقق على سجل السيارات ويحقق المفردات حسابياً ويطابق بينها وبين حساب السيارات في الأستاذ العام. ويطلب كشوف الجرد الفعلي للسيارات ويقارنها بالسجل ويتحرى عن أسباب أي فروق.

٢ - يدقق السيارات الجديدة المشتراة خلال العام مع القوائم ويتأكد من أنها باسم الوحدة وأن الشراء تم بموافقة من قبل الإدارة العليا.

- ٣ - يدقق مبيعات السيارات القديمة ويتأكد من وجود موافقة من قبل الإدارة العليا ويتحقق من صحة معالجتها محاسبياً.
 - ٤ - يفحص سنويات السيارات ويتحقق من صدورهما باسم الوحدة ومن مطابقتها لأوصاف السيارات المثبتة في سجل الموجودات الثابتة.
 - ٥ - يفحص بوالص التأمين على السيارات ويتأكد من أنها تغطي جميع الأخطار بما في ذلك المسؤولية قبل الغير.
 - ٦ - يفحص حساب الإصلاحات والترميمات للتأكد من أنه لا يشمل أي إضافات رأسمالية.
 - ٧ - يراعي حساب الاندثار المناسب للسيارات وأنه يحسب بنفس الأسس التي اتبعت في السنوات السابقة.
- أما بخصوص الموجودات المتداولة فقد تم تناولها ضمن الفصل الحادي عشر والثاني عشر.